وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة

اليــوم:	الأثنين
التاريخ :	٢٣-١-٢٠٢٣

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وكيل الوزارة شدد على توجيهات الوزير الماجد بتسهيل جميع الخدمات إلكترونياً للحفاظ على المال العام

القلاف: 71 مليون دينار حصلتها «العدل» عبر خدماتها «أونلاين» في 2022

- 241 ألف مشترك بخدمات الوزارة عبر رسائل SMS منهم 66 ألفاً اشتركوا في 2022
- مراكز الخدمة التابعة لـ «العدل» أنجزت ما يقارب 560 ألف معاملة خلال العام الماضي
- 106508 معاملات أنجزها مركز الخدمة في برج التحرير بالفترتين الصباحية والمسائية
- أكثر من 16 مليون وثيقة ومستند متنوع تم حفظها بنظام «الإمج» خلال عام 2022

أسامة أبوالسعود

أعلن وكيل وزارة العدل هاشم القلاف أن الوزارة حققت طفرات كبيرة في تحصيل مستحقات الدولة والحفاظ على المال العام عبر الوسائل التكنولوجية والدفع الإلكتروني، حيث قامت بتحصيل اكثر من 71 مليونا و349 ألف دينار عبر خدماتها «أونلاين» في 2022.

هاشم القلاف

وأكد القلاف أنه بناء على توجيهات وزير العدل عبدالعزيز الماجد بتسهيل جميع خدمات الوزارة الالكترونية للحفاظ على المال العام ووصولا الى التحول الرقمي الكامل بات من الضروري تسخير الامكانات المتاحة لتحقيق الوصول الى العدالة في أقل وقت وجهد وتكلفة بالاتجاه نحو استخدام كل الوسائل الرامية الى تطوير بيئة العمل وتوفير الاجواء التي تساهم وتعزز من استخدام التقنيات الالكترونية لتنفيذ مشروعات الوزارة الخدمية.

وكشف عن عدد كبير من الانجازات التي حققتها «العدل» العام الماضي سواء عبر ادارات الوزارة أو مجمعات المحاكم أو مراكز الخدمة المنتشرة في عموم البلاد أو الخدمات الالكترونية المتعددة لتسهيل أمور المراجعين، مشيرا الى أن مراكز الخدمة انجزت ما يقارب 560 ألف معاملة منها 106508 معاملات انجزها مركز الخدمة ببرج التحرير خلال الفترتين الصباحية والمسائية.

ولفت الى أن «العدل» انجزت 146023 عملية دفع «أونلاين» خلال 2022 وبلغ إجمالي المبالغ المحصلة 5840877 دينارا منها 73312 عملية «أونلاين» لرسوم قضائية بلغت حصيلتها 1982478 دينارا، فيما حصلت 1569660 دينارا آليا لـ 32478 كفالة استئناف، وحصلت 1349550 دينارا عن إجمالي 13978 عملية دفع كفالة تمييز، و642678 دينارا عن 17979 عملية دفع غرامات جزائية وغيرها من العمليات الإلكترونية سواء كفالة استئناف جزئي أو طوابع أو أتعاب خبير أو أمانات ومبالغ شبكات ومديونية موظف، مشيرا الى أن أقسام الاستعلام القضائي انجزت 843427 معاملة بمجمعات المحاكم في كل المحافظات العام الماضي.

وذكر أن اجمالي مبالغ التحصيل في إدارة التنفيذ لرفع منع السفر عن مواطنين ومقيمين فاقت مليونا و724 ألف دينار عبر 1933 عملية دفع الكتروني العام الماضي، مشيرا الى ما يقارب 240,858 ألف مشترك في خدمات الوزارة حاليا عبر رسائل SMS منهم 66,355 ألفا اشتركوا في 2022 فيما بلغ عدد المستندات المحفوظة بنظام «الامج» 16 مليون وثيقة ومستند تخص المحكمة الدستورية وإدارات التوثيق والتسجيل العقاري وغيرها العديد من الإنجازات الكثيرة.

وأشاد بتوجيهات الوزير عبدالعزيز الماجد وحرصه الكبير على تذليل العقبات أمام موظفي «العدل» لبذل المزيد من الجهود لخدمة المواطنين، مشيدا بجهود موظفي الوزارة في تحقيق تلك الإنجازات الكبيرة خلال العام الماضي، داعيا الله عز وجل أن يديم على وطننا مزيدا من التنمية والرخاء والازدهار في ظل قيادة صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وسمو رئيس الوزراء.

المبالغ المحصلة عن طريق بوابة «العدل» خلال 2022

نوع العملية	عدد العمليات	المبالغ المسددة
النفقات	78,963	21,151,757,548
الإيجارات	42,978	35,062,791,114
منع سفر	1,933	1,724,521,735
تسديد جزئي	34,683	7,569,921,383
رسوم قضائية	73,312	1,982,478,000
كفالة استئناف	32,478	1,569,660,000
غرامات جزائية	17,979	642,678,000
كفالة تمييز	13,978	1,349,550,000
كفالة استئناف جزئي	4,650	94,020,000
طوابع	3,090	15,463,000
اتعاب خبير	455	29,645,000
أمانات (ظ) مبلغ شيك	59	156,273,000
مديونية موظف	22	1,110,000
الإجمالي	304,580 ألف	71,349,868,780 مليونا

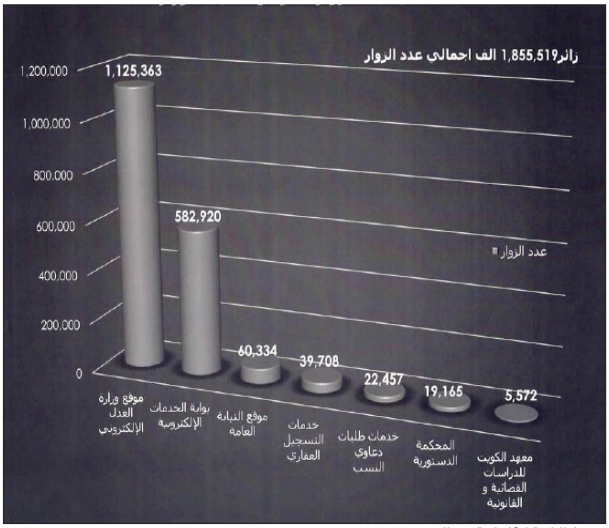

عدد زوار المواقع التابعة لوزارة العدل خلال 2022

إجمالي عدد القضايا في المحاكم للعام 2022

	العدد
المحكمة الكلية	228,707
الكلية (أسرة)	33,683
الاستئناف	121,541
استئناف الأسرة	11,193
التمييز	23,698
المجموع	418,822 ألفاً

الإحصائية الإجمالية للإدارات لنظام الامج لإدارات وزارة العدل عن الفترة من 2022/1/1 حتى 2022/12/31

	عدد الصفحات
إدارة كتاب المحكمة الكلية	2,326,651
إدارة كتاب محكمة الإستئناف	1,685,104
إدارة كتاب محكمة التمييز	573,025
الإدارة العامة للتنفيذ	2,044,990
إدارة كتاب محكمة الأسرة – الكلية	1,496,837
إدارة كتاب محكمة الأسرة – الاستئناف	607,475
إدارة كتاب محكمة الأسرة – التنفيذ	584,301
الإدارة العامة للخبراء	2,696,825
إدارة الرسوم القضائية	412,280
إدارة التنفيذ الجنائي والاتصالات الخارجية	710,747
إدارة التوثيقات الشرعية	159,797
إدارة المحفوظات المركزية	51,285
إدارة الأقلام الجزائية	68,071
نيابة شؤون الأسرة	18,813
صندوق تامين الأسرة	5,034
التحكيم القضائي	74,011
إدارة التوثيق	2,124,122
إدارة التسجيل العقاري	22,280
الشؤون الإدارية – قسم الملفات	92,709
الشؤون القانونية	54,900
المحكمة الدستورية	12,936
إدارة الاستشارات الأسرية	10,201
المكتب الفني – النائب العام	58,593
الإجمالي	15,890,987 مليونا

خمسة عشر مليون وثمانمائة وتعسون الف وتسعمائة وسبعة وثمانون صفحة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٠٢٣-١-٢٣	٢	١٦٦٨٤

«طفرة في تحصيل مستحقات الدولة والحفاظ على المال العام»

«العدل»: 71 مليون دينار حصيلة الدفع الإلكتروني في 2022

حمد السلامة

أعلن وكيل وزارة العدل بالتكليف هاشم القلاف أن الوزارة حققت طفرات كبيرة في تحصيل مستحقات الدولة والحفاظ على المال العام، عبر الوسائل التكنولوجية والدفع الالكتروني، حيث قامت بتحصيل أكثر من 71 مليون دينار عبر خدماتها اون لاين في عام 2022.

وأكد القلاف أن التطورات التقنية فرضت تحديث بيئة العمل وتوفير كل الاجواء التي تسهم وتعزز من استخدام التقنيات الالكترونية لتنفيذ مشروعات الوزارة الخدمية.

وكشف القلاف عن إنجازات حققتها وزارة العدل خلال العام الماضي 2022، سواء عبر ادارات الوزارة بمبنى الوزارة او مجمعات المحاكم او مراكز الخدمة المنتشرة في عموم البلاد، او الخدمات الإلكترونية المتعددة لتسهيل أمور المراجعين.

وأشار إلى ان مراكز الخدمة التابعة للوزارة انجزت ما يقارب 560 الف معاملة خلال العام الماضي، منها 106508 معاملات انجزها مركز الخدمة ببرج التحرير خلال الفترتين الصباحية والمسائية.

رسوم قضائية

وأعلن القلاف ان وزارة العدل انجزت 146023 عملية دفع اون لاين خلال عام 2022، وبلغ اجمالي المبالغ المحصلة 5840877 دينارا منها 73312 عملية دفع اون لاين لرسوم قضائية بلغت حصيلتها 1982478 دينارا كويتيا، بينما حصلت 1569660 دينارا كويتيا دفع اون لاين لعدد 32478 كفالة استئناف، وحصلت 1349550 دينارا عن اجمالي 13978 عملية دفع اون لاين كفالة تمييز، و642678 دينارا عن 17979 عملية دفع اون لاين غرامات جزائية وغيرها من العمليات اون لاين، سواء كفالة استئناف جزئي او طوابع او اتعاب خبير او امانات ومبالغ شيكات ومديونية موظف.

كما أعلن القلاف ان اقسام الاستعلام القضائي انجزت 43427 معاملة بمختلف أقسام الاستعلام بمجمعات المحاكم في مختلف المحافظات خلال عام 2022.

وأوضح ان اجمالي مبالغ التحصيل في ادارة التنفيذ لرفع منع السفر عن مواطنين ومقيمين بلغت 1.7 مليون دينار عبر 1933 عملية دفع الكتروني خلال العام الماضي.

وأشار الى ما يقارب 240.858 الف مشترك في خدمات وزارة العدل حاليا عبر رسائل SMS منهم 66.355 الفا اشتركوا خلال 2022، بينما بلغ عدد المستندات المحفوظة بنظام الامج ما يقارب 16 مليون وثيقة ومستند تخص مختلف المحكمة الدستورية وادارات التوثيق والتسجيل العقاري وغيرها العديد من الانجازات الكثيرة.

1.7 مليون دينار
حصلتها إدارة التنفيذ لرفع منع السفر عن مواطنين ومقيمين

241 مشتركاً
في خدمات الوزارة عبر رسائل SMS

560 ألف معاملة
أنجزتها مراكز الخدمة التابعة للوزارة

106508 معاملات
أنجزها مركز الخدمة ببرج التحرير

16 مليون
وثيقة ومستند حفظتها الوزارة بنظام الأمج خلال العام الماضي

643 ألف دينار
حصيلة الغرامات الجزائية عبر 17979 عملية دفع أون لاين

وكيل «العدل» بالتكليف هاشم القلاف لـ **القبس**:

تشديد الإجراءات لتحصيل مستحقات الدولة والحفاظ على المال العام

هاشم القلاف

شدد وكيل وزارة العدل بالتكليف هاشم القلاف على اتخاذ إجراءات مشددة لحماية المال العام وتطوير التقنيات لتحصيل مستحقات الدولة بلا تأخير.

وأوضح القلاف لـ **القبس** أن الوزارة تواصل العمل لتعزيز الطفرة التقنية وتحصيل المستحقات عبر الوسائل التكنولوجية والدفع الإلكتروني، لافتاً إلى أن الحصيلة المالية تزايدت بصورة كبيرة بفضل التطور التكنولوجي والربط الإلكتروني مع الجهات المعنية. وتابع: إن وزير العدل عبدالعزيز الماجد وجه بتسهيل جميع خدمات وزارة العدل الإلكترونية للحفاظ على المال العام، ووصولاً إلى التحول الرقمي الكامل بات من الضروري تسخير كل الإمكانات المتاحة لتحقيق الوصول إلى العدالة في أقل وقت وجهد وتكلفة، بالاتجاه نحو استخدام كل الوسائل الإلكترونية الحديثة الرامية إلى تطوير بيئة العمل، وتوفير كل الأجواء التي تسهم وتعزز من استخدام التقنيات الإلكترونية لتنفيذ مشروعات الوزارة الخدمية. وأشار إلى أن الجهود تتواصل لتسهيل إجراءات التقاضي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٠٢٣-١-٢٣	٢	١٧٦١٠

الراي
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

توجيهات من الماجد لتسهيل خدماتها إلكترونياً

71 مليون دينار حصلتها «العدل» أون لاين

| كتب ناصر الفرحان |

أعلن وكيل وزارة العدل هاشم سيد القلاف، أن الوزارة حققت طفرات كبيرة في تحصيل مستحقات الدولة والحفاظ على المال العام، عبر الوسائل التكنولوجية والدفع الإلكتروني، حيث قامت بتحصيل 71 مليوناً و349 ألف دينار، أون لاين في العام 2022.وأكد القلاف أنه بناءً على توجيهات وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد، بتسهيل جميع خدمات وزارة العدل الالكترونية للحفاظ على المال العام، وصولاً للتحول الرقمي الكامل، بات من الضروري تسخير الامكانات المتاحة كافة، لتحقيق الوصول الى العدالة في أقل وقت وجهد وتكلفة، بالاتجاه نحو استخدام كل الوسائل الإلكترونية الحديثة الرامية، إلى تطوير بيئة العمل وتوفير كل الأجواء التي تساهم وتعزز استخدام التقنيات الإلكترونية لتنفيذ مشروعات الوزارة الخدمية.

وكشف القلاف عن عدد كبير من الإنجازات حققتها «العدل» خلال العام الماضي 2022، سواء عبر إدارات الوزارة في مبناها، أو مجمعات المحاكم، أو مراكز الخدمة، أو الخدمات الإلكترونية المتعددة، لتسهيل أمور المراجعين.

هاشم سيد القلاف

وأشار إلى أن مراكز الخدمة، أنجزت ما يقارب من 560 ألف معاملة خلال العام الماضي، منها 106508 بمركز خدمة برج التحرير، خلال الفترتين الصباحية والمسائية.

ولفت إلى إنجاز 146023 عملية دفع أون لاين خلال عام 2022، وإجمالي المبالغ المحصلة 5840877 ديناراً، منها 73312 عملية دفع أون لاين لرسوم قضائية، بلغت حصيلتها 1982478 ديناراً، فيما حصلت 1569660 ديناراً أون لاين، لـ 32478 كفالة استئناف، و1349550 ديناراً عن إجمالي 13978 عملية دفع أون لاين كفالة تمييز، و642678 ديناراً عن 17979 عملية دفع اون لاين غرامات جزائية، وغيرها من عمليات أون لاين، سواء كفالة استئناف جزئي أو طوابع أو أتعاب خبير أو أمانات ومبالغ شيكات ومديونية موظف.

> **نحو 241 ألف مشترك في الخدمات عبر SMS**
>
> **حفظ 16 مليون وثيقة ومستند بنظام الإمج**

كما أعلن القلاف أن أقسام الاستعلام القضائي، أنجزت 843427 معاملة بمختلف أقسام الاستعلام بمجمعات المحاكم في المحافظات، خلال عام 2022.

وأوضح ان إجمالي مبالغ التحصيل في إدارة التنفيذ لرفع منع السفر عن مواطنين ومقيمين، فاقت 1.724 مليون دينار، عبر 1933 عملية دفع إلكتروني، خلال العام الماضي.

واشار الى 240858 مشتركاً في خدمات الوزارة حالياً، عبر رسائل SMS، منهم 66355 اشتركوا خلال 2022. وبلغ عدد المستندات المحفوظة بنظام الإمج ما يقارب 16 مليون وثيقة ومستند، تخص المحكمة الدستورية وإدارات التوثيق والتسجيل العقاري.

وختم القلاف تصريحاته بالاشادة بتوجيهات الوزير الماجد، وحرصه الكبير على تذليل كل العقبات، أمام موظفي «العدل»، لبذل المزيد من الجهود لخدمة المواطنين، مشيداً في هذا الإطار بجهود كافة موظفي الوزارة في تحقيق الإنجازات الكبيرة خلال العام الماضي، داعياً الله عز وجل أن يديم على وطننا الحبيب المزيد من التنمية والرخاء والازدهار، في ظل قيادة صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين وسمو رئيس مجلس الوزراء.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٠٢٣-١-٢٣	٢	١٥٦٨٠

السياسة
AL-SEYASSAH
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

استعرض إنجازات الوزارة وأشاد بتوجيهات الوزير الماجد للحفاظ على المال العام

القلاف: 71 مليون دينار حصلتها "العدل" الكترونياً في 2022

- 1,7 مليون دينار في 1933 عملية دفع "اون لاين" لرفع منع السفر عن مواطنين ومقيمين
- 560 ألف معاملة أنجزتها مراكز الخدمة منها 106 آلاف عبر مركز برج التحرير

هاشم القلاف

- 241 الف مشترك في خدمات الـ"SMS" منهم 66 الفاً اشتركوا العام الماضي
- أكثر من 16 مليون وثيقة ومستند حفظتها الوزارة وفق نظام "الامج"

كتب - جابر الحمود:

أعلن وكيل وزارة العدل هاشم القلاف، ان الوزارة حققت طفرات كبيرة في تحصيل مستحقات الدولة والحفاظ على المال العام عبر الوسائل التكنولوجية والدفع الالكتروني، حيث تمكنت من تحصيل اكثر من 71 مليوناً و 349 ألف دينار كويتي عبر خدماتها "الاون لاين" في عام 2022.

وقال الوكيل القلاف في تصريح صحافي أمس، إنه بناء على توجيهات وزير العدل ووزير الأوقاف ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد بتسهيل جميع خدمات وزارة العدل الالكترونية للحفاظ على المال العام ووصولا للتحول الرقمي الكامل، بات من الضروري تسخير كل الامكانيات المتاحة لتحقيق الوصول الى العدالة في أقل وقت وجهد وتكلفة بالاتجاه نحو استخدام كل الوسائل الالكترونية الحديثة الرامية الى تطوير بيئة العمل وتوفير كل الاجواء التي تساهم وتعزز من استخدام التقنيات الالكترونية لتنفيذ مشروعات الوزارة الخدمية.

وكشف عن عدد كبير من الانجازات التي حققتها وزارة العدل خلال العام الماضي 2022 سواء عبر ادارات الوزارة بمبنى وزارة العدل او مجمعات المحاكم او مراكز الخدمة المنتشرة في عموم البلاد او الخدمات الالكترونية المتعددة لتسهيل امور المراجعين، مبينا ان مراكز الخدمة التابعة للوزارة انجزت ما يقارب 560 الف معاملة منها 106508 معاملات انجزها مركز الخدمة ببرج التحرير خلال الفترتين الصباحية والمسائية.

واضاف ان وزارة العدل أنجزت 146023 عملية دفع "اون لاين" خلال عام 2022 وبلغ اجمالي المبالغ المحصلة عبرها 5840877 ديناراً، منها 73312 عملية دفع لرسوم قضائية بلغت حصيلتها 1982478 دينارا، فيما حصلت 1569660 دينارا من عمليات الدفع اون لاين لـ 3247 كفالة استئناف، بالاضافة الى تحصيل 1349550 دينارا عبر 13978 عملية دفع "كفالة تمييز"، و642678 دينارا "غرامات جزائية" وغيرها من العمليات الدفع "اون لاين" سواء كفالة استئناف جزئي او طوابع او اتعاب خبير او امانات ومبالغ شيكات ومديونية موظف.

كما اعلن القلاف ان اقسام الاستعلام القضائي انجزت 843427 معاملة بمختلف اقسام الاستعلام بمجمعات المحاكم في مختلف المحافظات خلال عام 2022، لافتا الى ان اجمالي مبالغ التحصيل في ادارة التنفيذ لرفع منع السفر عن مواطنين ومقيمين فاقت المليون و 724 الف دينار عبر 1933 عملية دفع الكتروني خلال العام الماضي.

واشار الى 240 ألفا و858 مشتركا في خدمات وزارة العدل حاليا عبر رسائل SMS منهم 66355 اشتركوا خلال 2022 فيما بلغ عدد المستندات المحفوظة بنظام "الامج" ما يقارب 16 مليون وثيقة ومستند تخص "المحكمة الدستورية وادارات التوثيق والتسجيل العقاري" وغيرها العديد من الانجازات الكثيرة.

واشاد القلاف في ختام تصريحه بتوجيهات الوزير عبد العزيز الماجد وحرصه الكبير على تذليل كل العقبات امام موظفي وزارة العدل لبذل المزيد من الجهود لخدمة المواطنين، مشيدا في هذا الاطار بجهود كل موظفي الوزارة في تحقيق تلك الانجازات الكبيرة خلال العام الماضي، داعيا الله عز وجل أن ينعم على وطننا الحبيب بمزيد من التنمية والرخاء والازدهار في ظل قيادة سمو الأمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين وسمو رئيس الوزراء.

احصاية بالمبالغ المحصلة عن طريق بوابة العدل خلال عام 2022

م	نوع العملية	عدد العمليات	المبالغ المسددة
1	النفقات	78,963	21,151,757
2	الايجارات	42,978	35,062,791
3	منع سفر	1,933	1,724,521
4	تسديد جزئي	34,683	7,569,921
5	رسوم قضائية	73,312	1,982,478
6	كفالة استئناف	32,478	1,569,660
7	غرامات جزائية	17,979	642,678
8	كفالة تمييز	13,978	1,349,550
9	كفالة استئناف جزئي	4,650	94,020
10	طوابع	3,090	15,463
11	اتعاب خبير	455	29,645
12	امانات مبلغ شيك	59	156,273
13	مديونية موظف	22	1,110
	الاجمالي	304,580	71,349,868

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٣-١-٢٠٢٣	٤	١٩١٦٣

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«العدل»: تحصيل 71 مليون دينار عبر خدمات أونلاين في 2022

القلاف: 1.7 مليون حصلتها إدارة التنفيذ إلكترونياً لرفع منع السفر عبر 1933 عملية

241 ألف مشترك في خدمات الوزارة عبر رسائل SMS منهم 66 ألفاً اشتركوا خلال 2022

أعلن وكيل وزارة العدل هاشم القلاف، أن الوزارة حققت طفرات كبيرة في تحصيل مستحقات الدولة والحفاظ على المال العام عبر الرسائل التكنولوجية والدفع الإلكتروني، إذ قامت بتحصيل أكثر من 71 مليوناً و349 ألف دينار عبر خدماتها أونلاين عام 2022.

وأكد القلاف، في تصريح له، أنه بناءً على توجيهات وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد، بتسهيل جميع خدمات وزارة العدل الإلكترونية للحفاظ على المال العام، ووصولاً للتحول الرقمي الكامل، بات من الضروري تسخير كل الإمكانيات المتاحة، لتحقيق الوصول إلى العدالة في أقل وقت وجهد وتكلفة بالاتجاه نحو استخدام كل الوسائل الإلكترونية الحديثة الرامية إلى تطوير بيئة العمل، وتوفير كل الأجواء التي تساهم وتعزز من استخدام التقنيات الإلكترونية لتنفيذ مشروعات الوزارة الخدمية.

وكشف القلاف عن عدد كبير من الإنجازات التي حققتها «العدل» خلال العام الماضي (2022)، سواء عبر إدارات الوزارة بمبنى «العدل» أو مجمعات المحاكم، أو مراكز الخدمة المنتشرة في عموم البلاد، أو الخدمات الإلكترونية المتعددة، لتسهيل أمور المراجعين.

وأشار إلى أن مراكز الخدمة التابعة للوزارة أنجزت ما يقارب 560 ألف معاملة خلال العام الماضي، منها 106508 معاملات أنجزها مركز الخدمة ببرج التحرير خلال الفترتين الصباحية والمسائية.

وذكر القلاف أن وزارة العدل أنجزت 146023 عملية دفع أونلاين خلال عام 2022، وبلغ إجمالي المبالغ المحصلة 5840877 ديناراً، منها 73312 عملية دفع أونلاين لرسوم قضائية بلغت حصيلتها 1982478 ديناراً، فيما حصلت 1569660 ديناراً دفع أونلاين لعدد 32478 كفالة استئناف، وحصلت 1349550 ديناراً عن إجمالي 13978 عملية دفع أونلاين كفالة تمييز، و642678 ديناراً عن 17979 عملية دفع أونلاين غرامات جزائية، وغيرها من العمليات أونلاين، سواء كفالة استئناف جزئي أو طوابع أو أتعاب خبير أو أمانات، ومبالغ شيكات وديونية موظف.

ولفت إلى أن أقسام الاستعلام القضائي أنجزت 843427 معاملة باقسام الاستعلام في مجمعات المحاكم بمختلف المحافظات خلال عام 2022، موضحاً أن إجمالي مبالغ التحصيل في إدارة التنفيذ لرفع منع السفر عن مواطنين ومقيمين فاقت مليوناً و724 ألف دينار عبر 1933 عملية دفع إلكتروني خلال العام الماضي.

وأشار إلى ما يقارب 240.858 ألف مشترك في خدمات «العدل» حالياً عبر رسائل SMS، منهم 66.355 ألفاً اشتركوا خلال 2022، فيما بلغ عدد المستندات المحفوظة بنظام الإمج ما يقارب 16 مليون وثيقة ومستند تخص المحكمة الدستورية وإدارات التوثيق والتسجيل العقاري، وغيرها العديد من الإنجازات الكثيرة.

وأشاد القلاف بتوجيهات الوزير الماجد، وحرصه الكبير على تذليل كل العقبات أمام موظفي «العدل»، لبذل المزيد من الجهود لخدمة المواطنين، مشيداً في هذا الإطار بجهود كل موظفي الوزارة في تحقيق تلك الإنجازات الكبيرة خلال العام الماضي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٣-١-٢٠٢٣	٢	٥٢٤٢

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«العدل»: تحصيل 71.3 مليون دينار عبر خدمات الـ«أونلاين»

أعلنت وزارة العدل انها قامت بتحصيل اكثر من 71 مليونا و349 ألف دينار عبر خدماتها الـ «اونلاين» في العام 2022.
واشار وكيل الوزارة هاشم القلاف الى ان مراكز الخدمة انجزت ما يقارب 560 الف معاملة خلال العام الماضي منها 106508 انجزها مركز برج التحرير خلال الفترتين الصباحية والمسائية.
واعلن كذلك انجاز 146023 عملية دفع اونلاين بينما بلغ اجمالي المبالغ المحصلة 5840877 ديناراً. وأوضح ان اجمالي مبالغ التحصيل في ادارة التنفيذ لرفع منع السفر عن مواطنين ومقيمين فاقت مليوناً و724 الف دينار عبر 1933 عملية دفع إلكتروني خلال العام الماضي.

عن العام الماضي.. و241 ألف مشترك في خدمات الوزارة عبر رسائل «SMS»

«العدل»: تحصيل 71 مليون دينار عبر «أونلاين»

القلاف: الوزارة حقّقت طفرات كبيرة في تحصيل مستحقات الدولة والحفاظ على المال العام

مليون و700 ألف دينار حصلتها إدارة التنفيذ إلكترونياً لرفع منع السفر عبر 1933 عملية دفع

أعلن وكيل وزارة العدل هاشم القلاف، ان الوزارة حققت طفرات كبيرة في تحصيل مستحقات الدولة والحفاظ على المال العام عبر الوسائل التكنولوجية والدفع الالكتروني حيث قامت بتحصيل اكثر من 71 مليوناً و349 الف دينار كويتي عبر خدماتها «اون لاين» في عام 2022.
وأكد الوكيل القلاف أنه بناء على توجيهات الوزير الماجد بتسهيل جميع خدمات وزارة العدل الالكترونية للحفاظ على المال العام و وصولا للتحول الرقمي الكامل بات من الضروري تسخير جميع الامكانيات المتاحة لتحقيق الوصول الى العدالة في اقل وقت وجهد وتكلفة بالاتجاه نحو استخدام كل الوسائل الالكترونية الحديثة الرامية الى تطوير بيئة العمل وتوفير كل الاجواء التي تسهم وتعزز من استخدام التقنيات الالكترونية لتنفيذ مشروعات الوزارة الخدمية.

وكشف القلاف عن عدد كبير من الانجازات التي حققتها وزارة العدل خلال العام الماضي 2022 سواء عبر ادارات الوزارة بمبنى وزارة العدل او مجمعات المحاكم او مراكز الخدمة المنتشرة في عموم البلاد او الخدمات الالكترونية المتعددة لتسهيل امور المراجعين.
واشار وكيل وزارة العدل ان مراكز الخدمة التابعة للوزارة انجزت ما يقارب 560 الف معاملة خلال العام الماضي منها 106508 معاملات انجزها مركز الخدمة ببرج التحرير خلال الفترتين الصباحية والمسائية.
وأعلن القلاف ان وزارة العدل انجزت 146023 عملية دفع اون لاين خلال عام 2022 وبلغ اجمالي المبالغ المحصلة 5840877 دينار كويتي منها 73312 عملية دفع اون لاين لرسوم قضائية بلغت حصيلتها 1982478 ديناراً كويتياً، فيما حصلت 1569660 ديناراً كويتياً دفع اون لاين لعدد 32478 كفالة استئناف، وحصلت 1349550 ديناراً عن اجمالي 13978 عملية دفع اون لاين كفالة تمييز، و642678 ديناراً عن 17979 عملية دفع اون لاين غرامات جزائية وغيرها من العمليات اون لاين سواء كفالة استئناف جزئي او طوابع او اتعاب خبير او امانات ومبالغ شبكات ومديونية موظف.
كما أعلن القلاف ان اقسام الاستعلام القضائي انجزت 843427 معاملة بمختلف اقسام الاستعلام بمجمعات المحاكم في مختلف المحافظات خلال عام 2022.
وأوضح ان اجمالي مبالغ التحصيل في ادارة التنفيذ لرفع منع السفر عن مواطنين ومقيمين فاقت مليوناً و724 الف دينار عبر 1933 عملية دفع الكتروني خلال العام الماضي.
وأشار الى ما يقارب 240858 الف مشترك في خدمات وزارة العدل حاليا عبر رسائل SMS منهم 66355 الفا اشتركوا خلال 2022 فيما بلغ عدد المستندات المحفوظة بنظام الامج ما يقارب 16 مليون وثيقة ومستند تخص مختلف المحاكم الدستورية وادارات التوثيق والتسجيل العقاري وغيرها العديد من الانجازات الكثيرة.
وختم القلاف تصريحاته بالإشادة بتوجيهات الوزير عبدالعزيز الماجد وحرصه الكبير على تذليل كل العقبات امام موظفي وزارة العدل لبذل المزيد من الجهود لخدمة المواطنين، مشيدا في هذا الاطار بجهود جميع موظفي الوزارة في تحقيق تلك الانجازات الكبيرة خلال العام الماضي داعيا الله عز وجل ان يديم على وطننا الحبيب بمزيد من التنمية والرخاء والازدهار في ظل قيادة صاحب السمو الامير وسمو ولي عهده الامين وسمو رئيس الوزراء.

هاشم القلاف

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٣-١-٢٠٢٣	١	٤٧٩٩

الوسط
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

لجنة معالجة الظواهر السلبية ناقشت التفكك الأسري مع الجهات المعنية

ناقشت لجنة القيم ومعالجة الظواهر السلبية موضوع التفكك الأسري، بحضور وكيل وزارة العدل ومسؤولي التنمية الأسرية في وزارة الشؤون.

وأوضح رئيس اللجنة النائب محمد هايف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أنه بعد النقاش، تبين أن أسباب التفكك الأسري كثيرة من أبرزها ما يتعلق بكثرة حالات الطلاق وعدم تواصل الأسرة مع من يعيلها بسبب القضايا والسجون إلى غير ذلك من الأسباب.

وقال إن اللجنة طرحت مقترحاتها لمعالجة الموضوع ومنها عقد دورات قبل الزواج، مشيرا إلى أنها ستستمر في لقاء المعنيين في الجهات الحكومية ومنهم الاخصائيون الاجتماعيون والنفسيون في وزارتي الشؤون الاجتماعية والتربية

لجنة الظواهر السلبية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٣-١-٢٠٢٣	٤	٤٠٣١

القبس
النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أبرزها محاولة تهريب الديزل والتعديات

1800 مخالفة بيئية إلى النيابة العامة خلال 6 أشهر

جانب من حملة بيئية

خالد الحطاب

أعلنت الهيئة العامة للبيئة عن إحالة 1800 مخالفة بيئية إلى النيابة العامة خلال النصف الثاني من العام الماضي.

وذكرت الهيئة في إحصائية لها أنه جرى الصلح في 594 مخالفة، في حين يجري استكمال إجراءات الصلح وتسديد مبالغ التعويضات، في حين أصدرت الإدارة المختصة خلال الفترة ذاتها 89 شهادة لمن يهمه الأمر.

وأبلغت مصادر **القبس** أن أبرز القضايا، التي رصدتها فرق التفتيش في إدارة السلامة الكيميائية خلال العام الماضي، هي محاولة تهريب مادة الديزل عن طريق وضعها في حاويات، وأحيل المتورطون إلى النيابة العامة.

وقالت مصادر مسؤولة في الهيئة أن ادارة السلامة الكيميائية تعمل على استكمال إجراءات فحص جميع الحاويات الموجودة في الموانئ والتأكد من محتوياتها، وإحالة المخالفين إلى الجهات القانونية المختصة.

وتابعت: من المخالفات المرصودة خلال العام الماضي «الدراكيل غير المرخصة»، والتعدي على البيئة البرية بإنشاء مواقع رعي للإبل والأغنام في عدة مواقع مخالفة، وتؤدي إلى الإضرار بالغطاء النباتي الأخضر.

وأوضحت أن المسح الميداني لمنطقة صبحان الصناعية أسفر عن ضبط مجموعة من المخالفات الخاصة بالمصانع، حيث تم اتخاذ الإجراءات القانونية نحو المصانع غير الملتزمة بالاشتراطات الهندسية والبيئية، فضلاً عن ضبط مخالفات تتعلق بالتخييم في الأحمدي والشعيبة وبر الصبية وكاظمة، وجرى اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، إضافة إلى تحويل آخرين إلى الجهات المختصة بعد رصد تعدياتهم على المحميات الطبيعية.

أشكال التعديات البيئية في 2022

- تعديات على المحميات الطبيعية
- مخالفات في البر والبحر
- تهريب مواد كيميائية
- دراكيل رمال غير مرخصة
- سكب الصرف الصحي في مناطق غير مخصصة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٠٢٣-١-٢٣	٤	١٧٦١٠

السياسة
AL-SEYASSAH
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الدائرة تشمل 23 شخصاً وتتسع مع دخول طلبة في القضية

تمديد حبس 11 متهماً في "غروبات الغش" إلى 7 فبراير

المتهم الأول هارب والمتهمة الثانية مواطنة تلقب بـ"الديلر" تنسق مع "وكيل مدرسة" وفي حسابها 107 آلاف دينار

كتب - جابر الحمود:

قرر قاضي التجديد استمرار حبس 11 متهماً مسجونين في «السجن المركزي» على ذمة قضية «غروب» تسريب اختبارات الثانوية العامة إلى 7 فبراير المقبل لعرضهم مجددا.

وفي أحداث جلسة أمس حضر المتهمون، وهم 5 مواطنين و4 مصريين ومواطنة وأردنية برفقة دفاعهم، وأنكروا ما أسند اليهم بعدما وجه اليهم قاضي التجديد تهمة إفشاء الأسرار والرشوة وغسل الأموال.

وتقدم الدفاع بطلب إخلاء سبيل المتهمين بأي ضمان تراه هيئة المحكمة، لكن المحكمة لم تستجب لطلبه وقررت استمرار حبسهم.

وأكدت مصادر مطلعة لـ«السياسة» أنّ المتهم الرئيسي في القضية هو مواطن هارب خارج الكويت، والمتهمة الثانية الملقبة بـ«الديلر»، هي مواطنة تعمل إدارية في وزارة الصحة، وهي من تقوم بالتنسيق وادارة «الغروبات» مع المواطن الهارب إضافة إلى المتهم الثالث وهو «وكيل مدرسة»، وقد تم العثور في حسابها الشخصي على مبلغ 107 الاف دينار، ولم يتجاوز عمرها 31 عاما.

وقالت المصادر ان النيابة العامة امرت بتجميد حسابات جميع المتهمين الموقوفين على ذمة القضية، وهي ما زالت تحقق فيها، وعددهم نحو 23 متهما الى الان، ومن المتوقع زيادة عددهم واتساع دائرة الاتهام لتشمل آخرين من مواطنين ووافدين.

وأكدت أن النيابة خاطبت البنك المركزي لتزويده بكشف حسابات المتهمين لمعرفة مصدر أموالهم وطريقة حصولهم عليها، كما كلفت ادارة المباحث الجنائية بزيادة البحث والتحري.

وقالت إن تحريات المباحث توكد تورط طلبة بالقضية، حيث يقومون بالترويج لـ«غروب الغش» ويحصلون على نسبة من المبالغ التي تدفع الى المتهمين الرئيسيين، موكدة أنه تم استدعاء من قاموا ببيع السماعات والترويج لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي للاستماع الى اقوالهم، وكيف تحصلوا عليها، وعما إذا كانت تربطهم علاقة بـ«المتهمين».

وأفادت أن هناك اشخاصا من خارج الكويت في دولة عربية لهم صلة بـ«الغروب»، ولم يدخلوا الكويت من قبل، يقومون بالاجابة على الاسئلة وإرسالها إلى القروبات المهيئة للغش، كما أن الارقام المستخدمة في عمل «قروبات الغش» أرقام دولية غير كويتية.

ترسيب المشاركين في "الغروبات"

■ طالب أستاذ القانون في جامعة الكويت د. فيصل الكندري وزارة التربية باعتبار كل طالب ورد اسمه في "غروبات الغش" راسبا في جميع الاختبارات.

متهمو "غروبات الغش"

وأكدت المصادر أنَّ المتهم الرئيسي مواطن هارب خارج الكويت، والمتهمة الثانية الملقبة بـ"الديلر"، مواطنة تعمل إدارية بوزارة الصحة، وكانت تقوم بالتنسيق وادارة "الغروبات" مع المواطن الهارب إضافة إلى المتهم الثالث وهو "وكيل مدرسة"، وقد تم العثور في حسابها الشخصي على مبلغ 107 الاف دينار، ولم يتجاوز عمرها 31 عاما.

وقد أمرت النيابة العامة بتجميد حسابات جميع المتهمين، وهي مازالت تحقق فيها، وعددهم نحو 23 الى الآن، ومن المتوقع زيادة عددهم واتساع دائرة الاتهام لتشمل آخرين من مواطنين ووافدين.

وبينت التحريات تورط عدد من الطلبة كانوا يروجون لـ"غروب الغش" ويحصلون على نسبة من المبالغ الذي تدفع الى المتهمين الرئيسيين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٣-١-٢٠٢٣	٤	١٩١٦٣

السياسة
AL-SEYASSAH
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

"السياسة" تنشر حيثيات الحكم القاضي بحبسهم سبع سنوات

التمييز: وكيل وزارة الأوقاف السابق و3 آخرين نظموا مشروعاً إجرامياً واحداً

- باع أرضاً في باكو وسجلها باسم شركة مملوكة للجنة مسلمي آسيا ثم باع الشركة إلى المتهمين الثالث والرابع بـ 5 ملايين دولار
- أبرم عقداً اخر مع ذات المشترين بـ 3 ملايين دولار وعقداً مع المتهم الثاني يعمل مديراً للجنة مسلمي آسيا ببيع ذات الأرض
- الأرض مخصصة لإقامة مؤسسة كويتية إسلامية بيعت بتوكيل من الوكيل للمتهم الثاني بمليوني دولار لم يسددا سوى النصف

■ أكدت محكمة التمييز برئاسة المستشار سلطان بورسلي في الحكم الصادر بحبس وكيل سابق في الاوقاف و3 آخرين 7 سنوات ان ما اسند الى المتهمين جميعا بتنظيمهم مشروعا اجراميا واحدا.

واضافت المحكمة في حيثيات حكمها الذي حصلت عليه "السياسة" ان ما قام به المتهمون ببيع العقار في دولة اذربيجان تعتبر عملية تمت في خفاء ودون علم او موافقة الهيئة وظروف اكتنفها الغموض والتضليل من المتهمين وبسعر يقل عن السعر الحقيقي الفعلي للعقار، وان ما اقدم عليه المتهمون يكون تحت طائلة القانون والعقاب المؤثم.

وقالت المحكمة : إن المتهمين الاول والثاني وبصفتهما في حكم الموظف العام، الاول عضو مجلس ادارة الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية ورئيس لجنة مسلمي آسيا التابعة لها، والثاني مدير مكتب الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية لدى جمهورية اذربيجان قد سهل للمتهمين الثالث والرابع الاستيلاء بغير حق على فرق قيمة السعر الحقيقي لثمن بيع العقار في ارض كائنة بمدينة باكو عاصمة جمهورية اذربيجان والمملوكة للجنة ومخصصة لاقامة مؤسسة كويتية اسلامية علمية ثقافية تحمل اسم الكويت كمركز اشعاع حضاري بان باعا للمتهمين الثالث والرابع وبموجب توكيل من المتهم الاول للمتهم الثاني العقار بمبلغ مليوني دولار لم يسددا من قيمته سوى مليون دولار واحد حالة ان قيمتها الحقيقية آنذاك اكثر من ذلك وبالمخالفة لكافة النظم المقررة بالتصرف في اصول واملاك الهيئة التي تلزم اخذ موافقتها المسبقة، ومكنا بذلك من الاستيلاء على فرق قيمة السعر الحقيقي لثمن بيع العقار كل من المتهمين الثالث والرابع اللذين اشتركا بطريقي الاتفاق والمساعدة معهما في ارتكاب هذه الجريمة وساعداهما بأمدادهما بالبيانات والمعلومات اللازمة لارتكاب تلك الجريمة فتمت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة كما سهل المتهمان الاول والثاني بغير حق لموسسة خاصة هي المجلس الاذربيجاني للوسيطة (منظمة إدراك) التي اسساها في جمهورية اذربيجان، الاستيلاء على ما يعادل مبلغ سبعين الف دينار كويتي بان استغلا طبيعة عملهما فأصدر المتهم الاول موافقته للمتهم الثاني بمنح هذه الجهة بما يعادل سبعين الف دينار كويتي تحت مسمى قرض في غير الاغراض المخصصة لعمل اللجنة "لجنة مسلمي آسيا" ومكنا بذلك تلك الجهة من الاستيلاء على هذا المبلغ كما سهل المتهم الثاني لتلك الجهة الخاصة الاستيلاء بغير حق على مبلغ عشرة الاف دينار كويتي المملوكة لجهة عمله المنصرف لشراء قطعة أرض لصالحها بمدينة قبلا باذربيجان فابتاعها لصالح تلك الجهة ومكنها بذلك من الاستيلاء على المبلغ.

وتابعت المحكمة ان الواقعة قد قام الدليل اليقيني على ثبوتها وسلامة اسنادها في حق المتهمين جميعا اخذ بما شهد به كل من رئيس لجنة التحقيق المكلف من قبل رئيس الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية فقد شهد بأن الهيئة الخيرية تقدمت بشكوى لدى النيابة العامة ضد المتهمين وذلك لبيع المتهمين الاول والثاني ارضها محل الشكوى الى المتهمين الثالث والرابع بدون وجه حق ودون اتباع الإجراءات القانونية حيث قام المتهم الاول وهو رئيس لجنة مسلمي أسيا التابعة للهيئة الخيرية في 2014/7/7 بابرام عقد بيع لتلك الارض ومساحتها 2349 مترا مربعا والتي تملكها الهيئة وسجلتها حسب ما تفرضه القوانين الاذرية باسم "شركة أفي" التي تملك اسهمها بالكامل لجنة مسلمي أسيا، الا ان المتهم الاول قام بموجب هذا العقد ببيع ملكية تلك الشركة الى المتهمين الثالث والرابع بمبلغ 5 ملايين مانات اذرية اي بما يعادل وقتها خمسة ملايين دولار بالتقسيط وبلا ضمانات ودون تقييم من جهة محايدة لقيمتها كما ابرم عقدا اخر بذات التاريخ مع ذات المشترين واسموه عقد التعاون بقيمة 3 ملايين، ثم ابرم المتهم الثاني بصفته وكيلا عن المتهم الاول ويعمل مديرا للجنة مسلمي أسيا في 2014/10/31 عقدا ببيع ذات الارض الى ذات المتهمين ولكن بقيمة مليوني دولار لم يسددا منها الا نصف المبلغ اي مليون واحد فقط، وكل ذلك دون علم الهيئة أو صدور قرار منها بالبيع او بالتفويض بالتصرف، الا ان السفارة الكويتية في اذربيجان هي التي كشفت عملية البيع فأبلغت الهيئة عنها.

واضاف الشاهد ان الهيئة الخيرية بناء على طلب من سفارة دولة الكويت في اذربيجان شكلت فريقا يقوم بالفحص والتفتيش من اجل الوقوف على الشبهات التي اكتنفت اعمال مكتب لجنة مسلمي اسيا، فقام هذا الفريق بالزيارة الميدانية وخلص الى وجود الكثير من المخالفات والممارسات المشبوهة من قبل المتهمين الاول والثاني اللذين تقتصر طبيعة عملهما على الاعمال الخيرية والحفاظ عليها ونشر الفكر والثقافة الاسلامية الصحيحة، الا ان الفريق وجد بالاضافة الى واقعة بيع الارض محل الشكوى الكثير من الوقائع التي تسببت في ضياع اموال الهيئة المرسلة منها للكثير من المشاريع الخيرية حيث لا يعلم بالتحديد مصيرها مثل تسهيل الاستيلاء على قرض لم يسترد اصلا بمبلغ 197 الفا و 532 دولارا الى موسسة خاصة تسمى منظمة ادراك دون وجه حق، بالاضافة الى مبلغ عشرة الاف دينار كويتي كانت مخصصة لشراء قطعة ارض لصالح الهيئة الخيرية في مدينة قبلا الاذرية فتم تسجيلها باسم تلك المنظمة، ومبلغ 17 الفا و 880 دينارا مخصصة لصالح كفالة 447 يتيما، ومبلغ 53 الفا و 130 دينارا مخصصة لطباعة مصاحف للمكفوفين، وأجهزة طبية متطوة لغسيل الكلى للمرضى بالمجان فقامت اللجنة بدلا من ذلك باستغلالها باخذ رسوم ممن يحتاج اليها، هذا خلاف ما تم اكتشافه من صرف رواتب لموظفين وهميين وموظفين انتهت خدماتهم منذ مدد طويلة مختلفة وموظفين تم زيادة رواتبهم دون علم او موافقة الهيئة، كما تم العثور على اصل العقدين المشار اليهما والمؤرخين في 2014/7/7 والمتعلقين ببيع الارض محل الشكوى والتي كانت الهيئة ترغب بتشييد مبنى استثماري باسم برج الكويت مكونا من 20 دورا، الا انه بتسجيل وتوثيق عقد البيع الثالث والاخير رسميا من قبل المتهمين في اذربيجان المورخ 2014/10/31 وقيمته مليونا دولار تملك المشتريان وهما المتهمان الثالث والرابع لتلك الارض ثم قاما ببيعها، في حين لم يسددا الا نصف الثمن (مليون دولار) بموجب اشعار مورخ في 2015/4/30 باسم لجنة مسلمي آسيا كما التزم المشتريان بموجب عقد البيع الثاني وقيمته ثلاثة ملايين دولار والمورخ في 2014/7/7 بأن يدفعا للبائع وهو المتهم الاول نصف مليون دولار نظير جهوده في تسهيل عملية البيع بالاضافة الى نسبة 50 ٪ من ارباح عمليات البيع او التأجير للمبنى الاستثماري المسمى برج الكويت والمزمع تشييده على تلك الارض توضع تحت تصرفه منفردا، كما أقر المتهم الاول باستلامه المبلغ محل التهمة الخامسة بتهمة قبول عطية رشوة مبررا ذلك بانه مجرد تبرع من اسرة المتهم الرابع، كما انكر المشتريان توقيعهما على ذلك العقد الا ان تقرير الادلة الجنائية اكد بان توقيعهما صحيح وصادر منهما، وعلى اثر اتمام التحقيق الاداري مع المتهمين الاول والثاني تم فصلهما من العمل بالهيئة كما تم اغلاق المكتب التابع لها في اذربيجان كما بادرت الهيئة بتقديم بلاغها الى النيابة العامة.

قد اطمأنت الى اقوال شهود الاثبات واقتنعت بتصويرهم للواقعة ووثقت برواياتهم المويدة بباقي أدلة الثبوت، فإن كافة ما يثيره المتهمون جميعا حول اقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة ومنازعتهم في القوة التدليلية لشهادتهم وما ساقوه من قرائن ودفاع موضوعي يشير الى نفي التهمة في حقهم -كل ذلك- لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى وتقدير ادلتها تأديا الى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدانها بالدليل الصحيح.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٣-١-٢٠٢٣	٤	١٩١٦٣

السياسة
AL-SEYASSAH
محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المجلس الأعلى ندد بالتدخل السافر والمنحاز المبني على تحامل غير مبرر على المؤسسات العدلية للمملكة

المغرب يرفض المساس باستقلال القضاء ويدين مزاعم البرلمان الأوروبي

■ الرباط، عواصم - وكالات. أدان المغرب بشدة قرارا للبرلمان الأوروبي انتقد حرية التعبير في المملكة، معتبرا أن القرار يحوي "ادعاءات لا تستند على أي أساس من الواقع".

واستنكر المجلس الأعلى للسلطة القضائية في بلاغ تلاه مصطفى الإبزار الأمين العام للمجلس، بشدة "ما قام به البرلمان الأوروبي من تنصيب نفسه كهيئة لمحاكمة القضاء المغربي بشكل سافر ومنحاز، ينبني على تحامل غير مبرر على المؤسسات القضائية للمملكة، ولا يولي أدنى اعتبار لاستقلال القضاء". وأعرب المجلس، في بلاغ بعد اطلاعه على قرار البرلمان الأوروبي، والذي تضمن اتهامات ومزاعم خطيرة تستهدف استقلال السلطة القضائية، من خلال تحريف الوقائع والتشكيك في شرعية وقانونية الإجراءات القضائية المتخذة بشأن قضايا بعضها صدرت فيها أحكام باتة، والبعض الآخر ما زال معروضا على أنظار القضاء، عن أسفه لتشويه المعطيات المتعلقة بالقضايا التي تطرق لها والتي تخالف حقيقة الوقائع المذكورة، والتي برت بشأنها المحاكمات وفقا للقانون وفي احترام تام للضمانات الدستورية ولكافة شروط المحاكمة العادلة كما هي متعارف عليها دوليا. كما عبر عن رفضه التام والمطلق للتدخل في القضاء ومحاولة التأثير في مقرراته، سيما وأن بعض القضايا المعنية ما تزال معروضة على المحاكم، وهو ما يخالف كل المواثيق والأعراف الدولية ومبادئ وإعلانات الأمم المتحدة المتعلقة باستقلال القضاء. وندد المجلس الأعلى للسلطة القضائية بشدة بما تضمنه القرار من دعوة لممارسة الضغط على السلطة القضائية للإفراج الفوري عن الأشخاص الذين سماهم، معتبرا أن ذلك يشكل مسا خطيرا باستقلال القضاء ومحاولة للتأثير عليه. وأكد المجلس رفضه للمغالطات الواردة في القرار والتي تكذبها الحقائق الثابتة في ملفات المعنيين بالأمر، والتي استقاها القرار من بعض المصادر التي تتبنى مواقف أمادية دون التوفر على أدلة أو معطيات صحيحة.

كما أكد أن الأشخاص الواردة أسماءهم في القرار المذكور استفادوا من جميع ضمانات المحاكمة العادلة المقررة قانونا، ومن بينها تمتعهم بقرينة البراءة ،ومن حقهم في الدفاع والحصول على جميع وثائق القضية، والمحاكمة العلنية الحضورية، واستدعاء الشهود ومناقشتهم، وإجراء الخبرات القضائية، وممارسة الطعون، وغيرها من الضمانات الأخرى التي يتضمنها القانون المغربي كما هي منصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من طرف المملكة. وشدد على أن الوقائع موضوع محاكمة الأشخاص المذكورين في قرار البرلمان الأوروبي غير مرتبطة بنشاطهم الصحفي أو بممارسة حريتهم في الرأي والتعبير التي يضمنها الدستور والقانون، وأن التهم الموجهة إليهم تتعلق بقضايا الحق العام، من قبيل الاتجار في البشر والاعتداء الجنسي واستغلال هشاشة الأشخاص وهي أفعال تجرمها مختلف قوانين العالم.

ورفض ازدواجية المعايير التي جاءت في قرار البرلمان الأوروبي، حيث كان من الواجب عليه أن يدين الاعتداءات الجنسية التي تعرض لها الضحايا والتي يجمع المنتظم الدولي على تجريمها ومعاقبتها بدل الدفاع عن مجموعة من المغالطات والادعاءات غير الصحيحة.

وأكد أن المغرب قطع أشواطا مهمة في السنوات الأخيرة في مجال تكريس استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية منذ سنة 2017، فضلا عن التجسيد الدستوري لاستقلال السلطة القضائية بمقتضى دستور 2011 والذي تم على إثره إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية سنة 2017، وذلك في توافق مع المعايير الدولية الجد متقدمة في مجال استقلال القضاء والتي ما زالت بعض الدول الأوروبية بعيدة عن تحقيقها. وشدد على تمسك القضاة باستقلاليتهم، بقدر التزامهم بحماية الحقوق والحريات، وتوفير شروط المحاكمة العادلة، باعتبار ذلك واجبا دستوريا وقانونيا وأخلاقيا، موكدا حرصه على الاضطلاع بدوره في حماية استقلال القضاء من كل التدخلات والضغوط الخارجية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٣-١-٢٠٢٣	١١	١٩١٦٣

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

كبير موظفي البيت الأبيض يعتزم ترك منصبه بعد الخطاب السنوي لـ «حالة الاتحاد»

العثور على «دفعة ثالثة» من الوثائق السرية خلال تفتيش منزل بايدن

الرئيس الأميركي جو بايدن خارجا من الكنيسة في ديلاوير (رويترز)

واشنطن ـ وكالات: عثر القضاء الأميركي على ست وثائق سرية إضافية، هي الثالثة من نوعها، في منزل عائلة الرئيس جو بايدن، في فصل جديد من قضية باتت تسبب له إحراجا بالغا.

وقال بوب باور المحامي الشخصي لبايدن في بيان، ان «وزارة العدل استحوذت على مواد اعتبرتها ضمن نطاق تحقيقها، بينها ستة عناصر تتألف من وثائق عليها علامات تصنيف»، وذلك خلال عملية تفتيش للمنزل الذي يملكه الرئيس في ويلمينغتون بولاية ديلاوير.

وأوضح باور أن الوثائق المذكورة ترتبط بمرحلتين من الحياة السياسية للرئيس الديموقراطي البالغ ثمانين عاما، وهما: مسيرته الطويلة كعضو في مجلس الشيوخ عن ولاية ديلاوير، والتي استمرت أكثر من ثلاثين عاما، وتوليه نيابة الرئاسة في عهد باراك أوباما بين عامي 2009 و2017.

ونوه الى ان بايدن عرض دخول «منزله للسماح لوزارة العدل بتفتيش المبنى بأكمله بحثا عن ملفات ومواد سرية محتملة».

وأضاف أن الرئيس وزوجته لم يكونا موجودين أثناء التفتيش.

في غضون ذلك، يعتزم كبير موظفي البيت الأبيض رون كلاين ترك منصبه بعد عامين له في هذه الوظيفة المركزية والحساسة جدا، حسبما أفاد عدد من وسائل الإعلام الأميركية.

ووفقا لصحيفة «نيويورك تايمز»، فإن كلاين «أسر إلى زملائه أنه بعد فترة مرهقة ومتواصلة إلى جانب بايدن تعود إلى حملة 2020، أصبح مستعدا للمضي قدما».

وكلاين أحد أقرب المتعاونين مع الرئيس وقد يترك منصبه بعد الخطاب السنوي لجو بايدن حول «حالة الاتحاد» المقرر في 7 فبراير المقبل، استنادا إلى «نيويورك تايمز».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٣-١-٢٠٢٣	١٥	١٦٦٨٤

الوفيـــات

الوفيات

● **عبدالله محمد عبدالله المسفر، 57 عاماً،** (شيع)، العزاء في المقبرة، تلفون: 97741959، 97926361.

● **غازي تركي العياد القهيدي، 82 عاماً،** (شيع)، العزاء في المقبرة، تلفون: 51777757، 67044404.

● **مرزوق ربيعة مطر، 77 عاماً،** (شيع)، رجال: الرحاب، ق1 ش3 م51، تلفون: 67756799، نساء: العدان، ق1، ش47، م51، تلفون: 60721700.

● **إسماعيل محمد غلوم غريب، 74 عاماً،** (شيع)، رجال: حسينية الإمام المهدي، الرميثية، مقابل مدرسة أبوتمام، ابتداء من اليوم، تلفون: 99178118، نساء: العزاء في المقبرة.

● **يوسف محمد حجي اللوغاني، 76 عاماً،** (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99052921، نساء: الزهراء، ق3، ش310، م14، تلفون: 50005051.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»